

أثر التعدد الإعرابي في القرآن الكريم

"ذير المبتدأ المضمر نموذجاً"

عبدالمحسن أحمد الطبطبائي

مدرس، قسم اللغة العربية وأدابها، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

جاء لفظ الإضمار عند النحوين الأولي بمعانٍ مختلفة، فمن هذه المعاني الإخفاء والاستار، وهو عكس الإظهار والإثبات، وقد يأتي الإضمار عند النحوين بمعنى الضمير نفسه، وهو كثير، كما عند سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم.

ومن حيث الإعراب، فقد يترتب على تقدير المضمر تغير في موقع الإعراب؛ فمنه ما يكون بين النصب والجر، ومنه ما يكون بين الرفع والنصب، ومنه أيضاً ما يكون بين الرفع والجر، وقد يحتمل الإعراب - بحسب تقدير المضمر في الآية - الرفع والنصب والجر. كما يترتب على الإضمار أحياناً تغير في المعنى المقصود.

ويلاحظ أيضاً - عند الحكم بإضمار المبتدأ - ظهور وجه أو أوجه أخرى من الإعراب للفظ المراد، فلا يكاد يخلو موضع فيه خبر لمبتدأ مضمر في القرآن الكريم إلا وجاز أن يكون هناك وجه آخر من الإعراب في ذلك الموضع؛ مما يدل على أن إضمار المبتدأ يتافق - بصورة كبيرة - مع معانٍ متعددة، تحكمها تلك العلاقات النحوية المختلفة، كما أن لتعدد أوجه الإعراب مع خبر المبتدأ المضمر أسباباً تلخص في الاختلاف في التقدير، وتعدد القراءات القرآنية، وعدم ظهور العلامة الإعرابية، وتعدد وظائف علامة الإعراب.

ويعتمد هذا البحث على الجانب التطبيقي الذي يستند إلى الأسس النظرية، وبهدف إلى توضيح مسألة إضمار المبتدأ في القرآن الكريم، ومدى اهتمام المفسرين ومعربي القرآن الكريم بها، كما يهدف إلى بيان موقف معربي القرآن الكريم من تعدد المعاني، وهل حققوا ما يصبوون إليه من فائدة في ذكر الأوجه الإعرابية المختلفة.

وتظهر في التوجيهات النحوية ألفاظ يستخدمها بعض المعربين في ذكر احتمالات الإعراب تبين مدى تفضيله لوجه معين، ففي بعض الأحيان يصرح بأن ذلك الوجه النحووي أحسن من غيره مع ذكر السبب، وقد يقرر بعضهم أن خبر المبتدأ المضمر هو الوجه، ثم يجزئ غيره من الأوجه بعد ذلك، وقد يكون الوجه عنده غير ذلك، ثم يجزئ إضمار المبتدأ في آخر التوجيه، وفي مواضع أخرى تكون التوجيهات دون تفضيل معين أو استحسان ملموس لبعضها.

توطئة

يعد إضمار المبتدأ عند النحاة الذين أعربوا القرآن مادة واسعة للبحوث والدراسات اللغوية والنحوية، فتجد معربي القرآن الكريم ينصون في كثير من الأحيان على وجود مبتدأ ممحظوظ، فيجعلون ذلك وجهاً من وجوه الإعراب المختلفة.

ومن هنا، فإن هذا البحث يهدف إلى توضيح مسألة إضمار المبتدأ في القرآن الكريم، ومدى اهتمام المفسرين ومعربي القرآن الكريم بها، ولا سيما مكى بن أبي طالب⁽¹⁾، ولذلك جلت كتابه مادة تطبيقية واسعة، لما فيه من ذكر للإضمار. وخاصة أن البحث يعتمد على الجانب التطبيقي الذي يستند إلى الأسس النظرية.

كما يهدف البحث إلى تبيان موقف معربي القرآن الكريم من تعدد المعاني، وهل حققوا ما يصيرون إليه من فائدة في ذكر الأوجه الإعرابية المختلفة؛ فالطبرى مثلاً ينص على أن الحاجة هي التي دعته إلى ذكر أوجه الإعراب في القرآن الكريم؛ وذلك لتتضاعف معانيه، حيث يقول: " وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه - وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القرآن - لما في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطررتنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه، لتنكشف لطالب تأويله وجوه تأويله . . . " ⁽²⁾.

والمبتدأ هو معتمد الفائدة، والخبر هو محلها، وبمجموعهما تحصل الفائدة وتتحقق، فلا بد منها في الجملة، ولكن إذا وجدت قرينة تغنى عن النطق بأحدهما، فإنه قد يضر؛ لأن المعنى قد اتضاع، ومن ثم فقد يستغني عن اللفظ لذلك السبب.

قال ابن عيسى: "اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بد منها، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه،



١٢

٦٣
٦٤
٦٥

لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديرأً⁽³⁾.

ويلاحظ أن الحذف الذي يقصده ابن عيسى في النص السابق، إنما كان بسبب فهم المعنى. فإذا فهم المعنى جاز حذف اللفظ ولكن يبقى مراداً. وعلى هذا فإني أجد أن الأولى أن يقال في حذف المبتدأ (إضمار) لا (حذف)، وذلك لأنه مراد منوي، وهو على الرغم من عدم وجوده لفظاً في الجملة، فإنه يظل هو معتمد الفائدة، وهو المخبر عنه، وسيأتي الكلام عن مصطلحي الإضمار والحذف قريباً.

وقد أكثر معربو القرآن الكريم في كتبهم من ذكر إضمار المبتدأ منذ بداية إعرابهم للقرآن، ولنضرب مثلاً للفراء⁽⁴⁾ الذي أكثر من ذكر المبتدأ المضمر في كتابه الذي يعد أول كتب إعراب القرآن الكريم، وانظر على سبيل المثال إلى قوله: "فَامَا قُولَ اللَّهُ تَبارَكَ وَتَعَالَى : ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْعُهُمْ كُلُّهُمْ﴾⁽⁵⁾ إلى آخر ما ذكر من العدد فهو رفع لأن قبله ضمير أسمائهم؛ سيفقولون: هم ثلاثة، إلى آخر الآية. قوله ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽⁶⁾ رفع؛ أي قولوا: الله واحد، ولا تقولوا الآلة ثلاثة. قوله: ﴿فَالَّلَّوْ مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ﴾⁽⁷⁾ وفيها وجهان: إن أردت: ذلك الذي قلنا معدراً إلى ربكم رفعت، وهو الوجه. وإن أردت: قلنا ما قلنا معدراً إلى الله؛ فهذا وجه نصب. وأما قوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ إِذَا بَرَزُوا﴾⁽⁸⁾ فإن العرب لا تقوله إلا رفعاً⁽⁹⁾.

فهنا عدد بعض الآيات التي أنت بالرفع على الحكاية والإضمار، وكذلك التي أنت بالنصب وإضمار فعل، ووجه توجيهها مناسباً في أسباب رجحان كل وجہ من عدمه .

ثم أراض في القول في ذكر شواهد من القرآن يحسن فيها إضمار المبتدأ، فذكر في بعضها قراءات تعضد إضمار المبتدأ، وأجاز الرفع في آيات أخرى من غير الاعتماد على قراءة على سبيل جواز ذلك في العربية، واستشهد بأيات مشابهة لصحة كلامه، حيث يقول: "وأما قوله في التحل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا

أَنَزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَطِيرُ الْأَوَّلِينَ⁽¹⁰⁾، فهذا قول أهل الجحد؛ لأنهم قالوا لم ينزل شيئاً، إنما هذا أساطير الأولين. وأما الذين آمنوا فإنهم أقروا فقالوا: أَنْزَلَ رَبُّنَا خَيْرًا، ولو رفع خير على: الذي أَنْزَلَهُ خير لكان صواباً، فيكون بمتنزلة قوله: «وَيَسْعَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ»⁽¹¹⁾، و(قُلِ الْعَفْوُ)⁽¹²⁾ النصب على الفعل: يُنْفِقُونَ العفو، والرفع على: الذي يُنْفِقُونَ عفو الأموال⁽¹³⁾.

وقد لحق الفراء كثير من النحاة الذين أدرجوا خبر المبتدأ المضمر في كثير من توجيهاتهم النحوية، فهذا العكبري يقول مثلاً في إعراب قوله تعالى «هُدٰى وَرَحْمَةً»⁽¹⁴⁾: "هـما حالان من آيات، والعامل معنى الإشارة، وبالرفع على إضمار مبتدأ⁽¹⁵⁾ أي هي أو هو"⁽¹⁶⁾.

وهذا القرطيبي يفصل في الإعراب فيعمد إلى الإضمار وهو عنه غني، وذلك لوضوح الإعراب والمعنى بدون الحاجة إلى الإضمار، وذلك في قوله: "«تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَبِ الْحَكِيمِ»⁽¹⁷⁾...". (تلك) في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أي: هذه تلك⁽¹⁸⁾.

فقد ذكر وجه الإضمار على الرغم من بعده، فما قيمة تتبع اسمي إشارة لا يعني الثاني منها عن الخبر، وخاصة أن جل النحاة والمفسرين نصوا على أن (تلك) مبتدأ، و(آيات الكتاب) خبر⁽¹⁹⁾.

وذاك أبو حيان ينص في ذكر الإضمار في قوله تعالى: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْقُضُ اللَّهُ مِنْهُ»⁽²⁰⁾ إذ يقول: "والفاء في (فينقض) جواب الشرط، أو الداللة على الموصول المضمن معنى الشرط، وهو على إضمار مبتدأ؛ أي: فهو ينتقم الله منه"⁽²¹⁾.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا البحث يتكلم عن وجود الخبر ذي المبتدأ المضمر في توجيهات مكي بن أبي طالب النحوية للآيات الكريمة، لما في ذلك من تعدد للمعاني النحوية بما لا يؤدي إلى تناقض أو عيب، وكيف يتم التوفيق بين وجه آخر، كالحال والخبر مثلاً، كما سبق في قول الفراء، ولا شك أن تعدد الأوجه النحوية يضفي طابعاً خاصاً للغة العربية قلما تجده في لغات أخرى.

وقد كثرت أقوال أهل اللغة في مادة (ضمراً)، حتى كان في ذلك من المعاني ما ليس له علاقة بهذا العمل، وقد وجدت - من خلال الاستقراء أن معانٍ بالإضمار تنحصر في (التغيب) والإخفاء) والسر) (خلاف العيان) إذا ما أردنا المعانٍ القرية من المعنى الاصطلاحي - كما سيأتي - وقد ذكر اللغويون تلك المعانٍ بإسهاب طويل⁽²²⁾.

أما في اصطلاح النحاة، فالإضمار هو إسقاط الشيء لا معناه، وترك الشيء مع بقاء أثره، كذا عرفه الجرجاني - رحمه الله - حيث قال: إنه "إسقاط الشيء لفظاً لا معنى، وترك الشيء مع بقاء أثره، ولكنه ذكر أيضاً أنه قد يستعمل كلُّ منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء"⁽²³⁾.

ومن هنا يتبيّن الفرق في المصطلح بين الإضمار والحدف، فيكون الحذف أعم، حيث الإضمار هو حذف شيء ولكن مع بقاء معناه. وقد ذكر الشهاب أن الحذف أعم من الإضمار، وأن الإضمار هو الحذف مع بقاء الأثر؛ لأنَّه يشعر بوجود مقدر له، وأن المضمر يقال فيما كان له أثر ظاهر أو مقدر⁽²⁴⁾.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن أكثر النحاة الأوائل لم يفرقوا بين المصطلحين، وقد يكون ذلك على سبيل التجاوز والتسامح لا على الحقيقة، فنجد سببيوه مثلاً لا يفرق بين الحذف والإضمار في أبواب نحوية عديدة كحذف الفعل في باب الإغراء والتحذير⁽²⁵⁾، ولذلك قال أبو حيَان: " وإنما سمِّاه مضمراً لما قدره... فأَبْرَزَهُ مضمراً حين أَظْهَرَ تقدِيرَهِ، أو يُعْنِي بالمضمر المحذوف وهو موجود في اصطلاح التحويين، أعني أن يسمى الحذف إضماراً"⁽²⁶⁾.

* الإضمار ظاهرة نحوية بمعانٍ مختلفة

جاء عند النحويين الأوائل لفظ الإضمار بمعانٍ مختلفة، فمن هذه المعانٍ الإخفاء والاستار، وهو عكس الإظهار والإثبات، وقد علق ابن السراج في ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار بقوله: "اعلم أن الكلام يجيء على ثلاثة أضرب: ظاهر لا يحسن إضماره، ومضمر مستعمل لإظهاره، ومضمر متوكٌ لإظهاره..."⁽²⁷⁾.

ثم أكمل بعد كلام طويل قوله: "الثالث: المضمر المتروك إظهاره: المستولي على هذا الباب الأمر وما جرى مجراه، وقد يجوز فيه غيره، فمن ذلك ما جرى على الأمر والتحذير، نحو قولهم: (إياك) إذا حضرته، والمعنى: (باعد إياك) . . ." ⁽²⁸⁾.

وقام الزجاجي أيضاً بإيراد لفظ الإضمار بمعنى الإخفاء في قوله تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا» ⁽²⁹⁾، حيث قال: "... ثم أضمر القسم في قوله: (قد أفلح من زكاها)، التقدير: لقد أفلح من زكاها . . ." ⁽³⁰⁾. كما أورد ذلك كثير من النحاة ⁽³¹⁾.

وقد يأتي الإضمار عند التحويين بمعنى الضمير نفسه، وهو كثير في كتبهم، ويتبين ذلك في ذكر سيبويه للضمائر البارزة والمستترة والمتعلقة والمنفصلة، وذكر تفصيلها وبيانها تحت اسم الإضمار، وذلك في قوله: "وأما الإضمار، فنحو: هو، وإياه، وأنت، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتن، وهن، وهم، وهي، والتاء، التي في فعلت وفعلت وفعلت، وما زيد على التاء . . ." ⁽³²⁾.

وانظر إلى قوله أيضاً: " وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسمأً بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه . . ." ⁽³³⁾.



* الإضمار والإعراب

قد يتربى على تقدير المضمر تغير في موقع الإعراب، فمنه ما يكون بين النصب والجر، كما جاء في إعراب قوله تعالى: «فَآذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرَكُمْ أَبَكَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا» ⁽³⁴⁾، حيث يذكر بعض العلماء في أوجه إعراب الآية أن (أشد) في موضع جر عطف على (ذكركم)، وأجازوا أن يكون منصوباً على إضمار فعل تقديره: واذكروا ذكراً أشد ذكراً من ذكركم لآبائكم، فيكون نعتاً لمصدر في موضع الحال، أي: اذكروه مبالغين في الذكر له ⁽³⁵⁾.

ومنه ما يكون بين الرفع والنصب، كما في إعراب قوله تعالى: «فُلْ إِنَّ

رَبِّ يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَمُ الْغَيْوِبِ⁽³⁶⁾، فقد ذكرت عدة أوجه إعرابية هنا بين الرفع والنصب في (علام)، فمن رفعه جعله نعتاً لرب على الموضع، أو البدل منه، أو على البيان من المضمر في (يقذف)، أو على أنه خبر ثانٍ لـ(إن)، أو على إضمار مبتدأ، أي: هو علام، ومن نصبه، جعله نعتاً لـ(رب) على اللفظ، أو على البدل "⁽³⁷⁾".

ومنه أيضاً ما يكون بين الرفع والجر، كما في إعراب قوله تعالى:
**﴿قُلْ يَأَهِلُّ الْكِتَبِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَا نَعْبُدُ إِلَّا
الَّهُ﴾⁽³⁸⁾**، قال مكي: "قوله: (إلى كلمة سواء)... قوله: (ألا نعبد) أن في موضع خفض بدل من الكلمة، وإن شئت في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هي أن لا نعبد..."⁽³⁹⁾.

وقال الأبناري: "ألا نعبد في موضع جر؛ لأن بدل من (كلمة)، ويجوز أن يكون (ألا نعبد) في موضع رفع لوجهين:

أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ ممحذوف، وتقديره: هي ألا نعبد إلا الله.
 والثاني: أن يكون مبتدأ، أي: بينما وبينكم ألا نعبد إلا الله، أي بينما وبينكم ترك عبادة غير الله"⁽⁴⁰⁾.

ومثله ما جاء في إعراب قوله تعالى: **﴿كَتَبْ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي
صَدَرِكَ حَرجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴¹⁾**، قال مكي: "قوله: (وذكري)، في موضع رفع على العطف على كتاب، وإن شئت على إضمار مبتدأ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على المصدر، أو على أن تعطفها على موضع الهاء في به، وقيل (ذكرى) في موضع خفض عطف على (التنذر)، لأن معناه الإنذار، فتعطف على المعنى"⁽⁴²⁾.

وقد يتحمل الإعراب - بحسب تقدير المضمر في الآية - الرفع والنصب والجر، ومنه ما جاء في إعراب قوله تعالى: **﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَحْدَةِ أَن
تَقُومُوا لِلَّهِ مَشْئَنَ وَقُرْدَى ثُمَّ تَنفَكُرُوا﴾⁽⁴³⁾**، قال مكي: "قوله: (أن تقوموا) أن في موضع خفض على البدل من واحدة، أو في موضع رفع على إضمار

مبتدأ، تقديره: هي أن تقوموا، وقيل: هي في موضع نصب على حذف اللام⁽⁴⁴⁾.

ومثله ما جاء في إعراب قوله تعالى: «شَرَعْ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّيْ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الَّدِينَ وَلَا تَنْفَرُوا فِيهِ»، حيث قال مكي في إعراب هذه الآية: "قوله: (أن أقيموا الدين) أن في موضع نصب على البدل من ما في قوله (ما وصي)، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هو أن أقيموا، ويجوز أن تكون في موضع خفض على البدل من الهاء في به الأول أو الثاني . . ." ⁽⁴⁵⁾.

وتعليقًا على ما سبق من إعراب مكي وغيره لبعض الآيات، أقول إن هناك زيادة مفرطة في ذكر الأوجه النحوية، ولا سيما إذا كان المذكور يوضح المعنى، فنحن لا نحتاج إلى القول بالحذف إلا إذا كان المذكور في الآيات لا يتم المعنى لثلا يكون هناك تعد على حروف كتاب الله. فنجد الفراء في لفظ (علام) من آية سبأ السابقة يذكر وجهاً واحداً فقط للرفع دون تقدير محذوف، فهو عنده مرفوع بـ(إن)، وذكر وجهاً آخر للنصب ⁽⁴⁶⁾.

ولكن يبدو أن كثرة التوجيهات النحوية الواردة في كتب المفسرين والنحو لآيات القرآن كانت بسبب حرصهم على تبيان معاني القرآن الكريم بصورة مستوفية، ولا أرى ذلك قد تحقق في ذكر الأوجه النحوية إلا في موضع أقل بكثير مما أرادوه.

* الإضمار والمعنى *

يتربى على الإضمار أحياناً تغير في المعنى المقصود، ومنه ما جاء في قوله تعالى: «فِيهِ إِيَّا إِنْتُ بَيْنَتْ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ إَمِانًا» ⁽⁴⁷⁾، قال مكي في ذلك: "قوله: (مقام إبراهيم) أي من الآيات مقام إبراهيم فهو مبتدأ محذوف خبره.

ويجوز أن يكون (مقام) بدلاً من (الآيات) على أن يكون مقام إبراهيم

الحرم كله فيه آيات كثيرة، وهو قول مجاهد. ودليله ومن دخله كان آمناً يريد الحرم بلا اختلاف. وقيل ارتفع على إضمار مبتدأ؛ أي هي مقام إبراهيم⁽⁴⁸⁾.

وتلاحظ إيراد مكي للفظي (الإضمار) و(الحذف)، حيث قال: " فهو مبتدأ محنوف خبره" ، وقال بعد ذلك: " ارتفع على إضمار مبتدأ... ، والمعنى واحد، لكنني أميل إلى لفظ الإضمار؛ لأنه إسقاط الشيء لا معناه، وفي هذا تعظيم للكتاب الكريم.

ولكننا نرى أكثر المعربين لا يذكرون وجه إضمار المبتدأ، فلا يجعلون الآيات هي مقام إبراهيم، وإنما يجعلون مقام إبراهيم من الآيات، وعلى هذا تعدد المعاني⁽⁴⁹⁾.

وانظر إلى قول مكي أيضاً في إعراب (متعار)، حيث يقول: " قوله: ﴿إِنَّمَا بَغْيَكُمْ عَلَى أَنفُسِكُمْ مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾⁽⁵⁰⁾ من رفع متعاعاً جعله خبر البغي⁽⁵¹⁾، والظرف ملغى، وهو (على أنفسكم)، و(على) متعلقة بالبغي ولا ضمير في (على أنفسكم)؛ لأنه ليس بخبر الابتداء، ويجوز أن ترفع متعاعاً على إضمار مبتدأ؛ أي: ذلك متعار، أو هو متعار، فيكون (على أنفسكم) خبر بغيكم، ويكون فيه ضمير يعود على المبتدأ، و(على) متعلقة بالاستقرار وبالثبات، أو نحوه، تقديره: إنما بغيكم هو متعار الحياة الدنيا، فإذا جعلت على أنفسكم خبراً عن البغي، كان معناه إنما بغيكم راجع عليكم، مثل قوله: (وإن أساءتم فلها)، وإن جعلت متعاعاً خبر البغي، كان معناه إنما بغي بعضكم على بعض متعار الحياة الدنيا، مثل قوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُم﴾⁽⁵²⁾.

ومنه ما جاء في إعراب سورة الشعراء، حيث يقول: " قوله تعالى: ﴿تَلَكَ أَيَّتُ الْكِتَب﴾⁽⁵³⁾، تلك ابتداء، وأيات الخبر، وهي إشارة إلى ما نزل من القرآن، وقيل: بل هي إشارة إلى هذه الحروف التي في أوائل السور؛ لأن منها تأتلف آيات القرآن، وقيل: تلك في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هذه تلك آيات الكتاب المبين التي كتمت وعدتم بها في كتبكم؛ لأنهم وعدوا في التوراة والإنجيل بإنزال القرآن⁽⁵⁴⁾.

وعلى الرغم من تغير المعنى في تفسير مكي، فإن الملاحظ هو أن تقدير اسم الإشارة الآخر ربما لا يفيد؛ لأنه بمعنى الثاني، فما الفائدة من قولنا: هذه تلك؟ وذلك لأن الثاني بمنزلة الأول، و(آيات الكتاب) هي الخبر، وهذا هو الواقع.

* خبر المبتدأ المضمر

ذكر النهاة - كما هو معروف - مواضع حذف المبتدأ جوازاً ووجوباً، وضرروا لذلك الأمثلة والشواهد الكثيرة⁽⁵⁵⁾، كما أن من المعروف أن المبتدأ يأتي على صورة الضمير، كما يأتي على صورة الاسم الظاهر والمصدر المؤول وغير ذلك، ولكن ما يدعونا إلى البحث هو إضمار المبتدأ وتقديره في الكلام، وذكر النهاة في تقديره وجوهاً عدة من التأويل، وما يتربت على ذلك من الخلاف اللغطي والمعنوي.

وقد جاء إضمار المبتدأ عند النهاة في إعرابهم للقرآن الكريم بصورة واسعة، فمن ذلك ما جاء في إعراب مكي لقوله تعالى: «وَلَا نَقُولُ لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمَوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنَّ لَا شَعُورٌ»⁽⁵⁶⁾ حيث يقول: " قوله: (أموات بل أحيا)، ارتفعا على إضمار مبتدأ لكل واحد؛ أي هم أموات بل هم أحيا...".⁽⁵⁷⁾

ومنه قوله أيضاً: " قوله: «إِلَّا دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ»⁽⁵⁸⁾ نصب بـ(يسمع)، (صمٌ)
رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هم صمٌ".⁽⁵⁹⁾

ومنه كذلك قوله: " قوله: «مَتَاعٌ قَيْلٌ»⁽⁶⁰⁾، رفعه على إضمار مبتدأ،
أي هو متاع، أو ذلك متاع، ونحوه".⁽⁶¹⁾

وقوله: " قوله: «الَّذِينَ حَسِرُوا»⁽⁶²⁾، رفع على إضمار مبتدأ، أي هم
الذين خسروا".⁽⁶³⁾

وقد جاء من ذلك أيضاً في قوله: " قوله تعالى: «كَتَبْ أَنْزَلْنَاهُ»⁽⁶⁴⁾
كتاب رفع على إضمار مبتدأ، أي: هذا كتاب، وأنزلناه في موضع النعت
للكتاب".⁽⁶⁵⁾

ومنه كذلك قوله: "قوله: ﴿قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ﴾⁽⁶⁶⁾ ما اسم ناقص بمعنى الذي في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: قلت الأمر ما شاء الله، أي ما شاء الله، ثم حذفت الهاء من الصلة...".⁽⁶⁷⁾

وقوله في قوله تعالى: ﴿بَلْدَةٌ طَيْبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٍ﴾⁽⁶⁸⁾: "قوله: (بلدة) رفع على إضمار مبتدأ، أي هذه بلدة، وكذلك (ورب غفور)؛ أي: وهذا رب غفور".⁽⁶⁹⁾

وقوله في قوله تعالى: ﴿نَارٌ حَمِيمٌ﴾⁽⁷⁰⁾: "قوله: (نار) رفع على إضمار مبتدأ، أي: هي نار".⁽⁷¹⁾

وتعليقًا على ذكر النحاة لأوجه الإضمار في الآيات السابقة، أرى أن هناك تكالفاً في ذلك التوجيه النحوي - على الرغم من بساطته - وذلك فالمبتدأ المقدر في كل ما سبق - إن صح تقديره - هو عين الخبر لا يزيد في المعنى شيئاً.

إضمار المبتدأ وتعدد الأوجه النحوية

يؤثر تعدد المعاني هنا في اختلاف الأوجه النحوية للجملة؛ فقد تحتمل تلك الجملة أكثر من معنى، أو على الأقل أكثر من طريقة في العلاقات النحوية لوصول المعنى المطلوب، "وهنا يكون بناء الجملة أو سطحها الخارجي هو الذي يؤدي إلى اختيار البنية الأساسية أو البنية العميقية الممكنة للجملة وفقاً لقوانين المفردات".⁽⁷²⁾

وقد ذكر النحويون مواطن حذف المبتدأ، وهي تدور عندهم في خمسة أفالك، هي:

- 1 - حذف المبتدأ في جواب الاستفهام.
- 2 - حذفه بعد فاء الجزاء.
- 3 - حذفه بعد القول.
- 4 - حذفه بعد (إذا) الفجائية.
- 5 - حذفه بعد ما الخبر صفة له في المعنى.⁽⁷³⁾

وقد نص الدكتور عبدالفتاح الحموز على تسعه وعشرين موضعًا حذف فيه المبتدأ- أو أضمر- في القرآن الكريم، وأفرد لها جزءاً لا يأس فيه من كتابه "التأويل التحوي للقرآن الكريم" ، فقال: "ولقد قمت باستقصاء شامل لكل ما جاء في التنزيل من حذفه⁽⁷⁴⁾، ودونت آيات كل سورة مصحوبة بتأنيفات النحوين ومذاهبهم، فوجدت أن لحذفه مواضع كثيرة، منها ما هو مجمع عليه تقريباً، ومنها ما فيه خلاف بينهم"⁽⁷⁵⁾.

ويلاحظ عند الحكم بإضمار المبتدأ ظهور وجه أو أوجه أخرى من الإعراب للفظ المراد، فلا يكاد يخلو موضع فيه خبر لمبتدأ مضمر في القرآن الكريم إلا جاز أن يكون هناك وجه آخر من الإعراب في ذلك الموضع؛ مما يدل على أن إضمار المبتدأ يتافق - بصورة كبيرة - مع معانٍ متعددة تحكمها تلك العلاقات النحوية المختلفة. وسأتناول في هذا الموضع من البحث ثلاثة أمور؛ أسباب وجود الأوجه الأخرى مع خبر المبتدأ المضمر، وتفضيل مكي للإضمار من عدمه، والاحتمالات الواردة في أوجه الإعراب عندما يضمر المبتدأ.

- أسباب تعدد أوجه الإعراب مع خبر المبتدأ المضمر

تعدد الأوجه النحوية مع خبر المبتدأ المضمر قد تكون ناشئة لعدة أسباب يمكن ثبيتها في النقاط الآتية:

1 - الاختلاف في تقدير المضمر

قد يكون هناك عدة أوجه نحوية في تقدير المضمر؛ فقد يحتمل أن يكون المضمر فعلاً، ويحتمل أن يكون مبتدأ، فمن ذلك ما ورد عند مكي من قوله: "موضع (بسم) موضع رفع عند البصريين على إضمار مبتدأ تقديره: ابتدائي بسم الله. فالباء على هذا متعلقة بالخبر الذي قامت الباء مقامه تقديره ابتدائي ثابت أو مستقر بسم الله أو نحوه... . وقال الكوفيون: بسم الله في موضع نصب على إضمار فعل تقديره: ابتدأت باسم الله. فالباء على هذا متعلقة بالفعل المحذوف... ."⁽⁷⁶⁾.

ومهما يكن من أمر، فإن تقدير (ثابت) أو (مستقر) في مثل هذه الموضع
ما زال موضع دراسة، ويرى بعض النحاة أنه لا فائدة منه؛ لأن المعنى واضح من
دونه، بل فيه تكليف، ولا سيما أن الوجه الآخر - وهو قول الكوفيين وبعض
البصريين في أن الخبر الحقيقي هو الجار والمجرور - أقرب إلى العقل والمنطق.

ومنه كذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: «**كُمْ أَتَيْنَاهُمْ مِّنْ أَيَّامَهُمْ بَيْنَنَهُ**⁽⁷⁷⁾»، فمنهم من جعل (كم) في موضع نصب بإضمار فعل بعدها تقديره
(كم آتينا)، ومنهم من أجاز أن تكون (كم) في موضع رفع على إضمار عائد
تقديره: كم آتيناهموه، وهو ضعيف عند سيبويه كما يذكر العكري⁽⁷⁸⁾.

ومن الاختلاف في تقدير المضمر بين الفعل والمبدأ، ما جاء في إعراب
قوله تعالى: «**الَّذِينَ قَاتَلُوا لِإِخْرَاجِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا فُتُولُوا**⁽⁷⁹⁾»، فمن وجوه
إعراب (الذين) النصب على إضمار (أعني)، وكذلك الرفع على إضمار
مبتدأ⁽⁸⁰⁾.

وقد اختلف في الإضمار من قوله تعالى: «**أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَكِّمُ**
أَللَّهُ وَرَسُولُهُ فَأَكَّلَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِدًا فِيهَا⁽⁸¹⁾» أهو حرف أم مبتدأ؟ فذكر
عن علي بن سليمان الأخفش قوله: إن (أن) خبر ابتداء محفوظ تقديره:
فالواجب أن له نار جهنم، أو فجزاؤه أن له نار جهنم، وأرأه مقبولاً على
المعنى، فوضوح التقدير ما يحتاج إليه المتلقى، وكذلك ذكر عن أبي علي
الفارسي أن (أن) من (فأن) مرفوعة على إضمار مجرور بين الفاء و(أن)، تقديره
فله أن له نار جهنم⁽⁸²⁾.

وقد يكون الاحتمال بين المبتدأ والمصدر، وذلك كقول مكي في إعراب
قوله تعالى: «**كَذَلِكَ لِصَرِيفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ**⁽⁸³⁾»، الكاف في
موضع رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: أمر البراهين كذلك. ويجوز أن يكون
في موضع نصب نعتاً لمصدر محفوظ⁽⁸⁴⁾ تقديره أريناه البراهين رؤية
ذلك⁽⁸⁵⁾. وأظن أن اجتهاد مكي - رحمة الله - هذا فيه تكليف، ولم أجد من

قبله كالفراء، أو من بعده كالعكاري، قد ذكر ذلك في هذه الآية، ولكن على أية حال، فإن هذا وجه من الخلاف مذكور في هذا الموضع.

وكذلك قد يختلف المعربون في تحديد المبتدأ فهو مضمر أم ظاهر موجود في الكلام، كما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿الْمَصِ ۖ كَيْتَبُ أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾⁽⁸⁶⁾. قال مكي: "من جعل (المص) في موضع رفع بالابتداء كان (كتاب) خبره. ويجوز أن تضمر الخبر وترفع كتاباً على إضمار مبتدأ"⁽⁸⁷⁾. فالمذكور هنا وجهان لهذه الحروف، الأول: أن تكون هي المبتدأ، والثاني أن تكون خبراً لمبتدأ مضمر.

2 - تعدد القراءات القرآنية

قد يختلف التوجيه النحوي تبعاً لاختلاف القراءة القرآنية للآية، حيث تغير بعض علامات الإعراب تبعاً للتغيير القراءة، فيستلزم ذلك تغيراً في الإعراب، ومن ثم اختلافاً في تفسير الآية. ففي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽⁸⁸⁾، جعل بعض معربى القرآن الكريم يوجهون عدة توجيهات نحوية للفظ (فاطر) تبعاً للتغيير القراءة القرآنية، فنصوا على أنه في الرفع خبر لمبتدأ محذوف، أما في قراءة الجر فهو نعت أو بدل من لفظ الجلالة، وأما في قراءة النصب فهو على النداء كما عند الكسائي أو المدح⁽⁸⁹⁾. ولا أرى ما يجيز ذلك حيث هو بعيد في المعنى.

وقد يكون اختلاف التوجيه النحوي تبعاً للتغيير القراءة بين خبر المبتدأ المحذوف وبين الحال، كما في إعراب سورة الواقعة، حيث يقول مكي: "قوله: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾⁽⁹⁰⁾ رفع على إضمار مبتدأ، أي: هي حافظة... ومن قرأ بالنصب⁽⁹¹⁾، فعلى الحال من الواقعة"⁽⁹²⁾.

وقد يكون ذلك الاختلاف بين خبر المبتدأ المحذوف وبين المفعول به، ومن ذلك ما جاء في إعراب سورة (ص)، حيث يقول مكي: "قوله: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُمْ ذَلِكَ﴾⁽⁹³⁾، في موضع نصب بغفرنا، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ



تقديره: الأمر ذلك⁽⁹⁴⁾. والوجه الأخير وجه غريب، حيث يجعل السياق متنافراً.

ومنه قوله أيضاً الاختلاف في إعراب (لباس) بين الرفع والنصب بسبب اختلاف القراءة من قوله: «وَلِيَأْمُسْ أَنْتَقَوْيَ ذَلِكَ خَيْرٌ»⁽⁹⁵⁾، "فمن نصبه عطفه على (لباس) المنصوب بأنزلنا، ومن رفعه فعلى الابتداء والقطع مما قبله⁽⁹⁶⁾... ويجوز رفع (لباس) على إضمار مبتدأ تقديره: وستر العورة لباس التقوى أي المتقين ي يريد لباس أهل التقوى ثم حذف المضاف...".⁽⁹⁷⁾ هذا ما ذكره بعض المعربين، وأرى فيه تكلفاً واضحاً، فـ(لباس) بكل سهولة مبتدأ، وجملة (ذلك خير) خبره، والرابط اسم الإشارة، ولكن كما ذكرت، ربما يريد من زاد في التوجيه النحوي على ما هو واضح ألا يترك شيئاً من تفسير كتاب الله يستطيع أن يتأنله إلا جاء به حتى تكتمل صورته، وللمتلقى أن يأخذ ما يريد، وما يسهل عليه فهمه.

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من جواز تقدير المبتدأ قبل (لباس) نحوياً، أرى أن صرف التوجيه عن الظاهر البين إلى المضمر الخفي بعيد عن المبتغى، ولا حاجة لنا فيه.

3 - عدم ظهور العلامة الإعرابية

إذا أتيح للمعرب تقدير علامة الإعراب، وذلك في المواقع التي تقدر فيها تلك العلامة كما هو الحال في المقصور والمنقوص في بعض حالاته والمحكي وغير ذلك من المواقع المعروفة، فإن تعدد التوجيه النحوي أمر وارد.

فنجد في إعراب قوله تعالى: «كَلَّا إِنَّهَا لَظَى ⑯ نَزَاعَةً لِلشَّوَى»⁽⁹⁸⁾ عدة توجيهات نحوية، كان بعضها بسبب عدم ظهور علامة (الظى) الإعرابية، حيث أتاح عدم ظهور العلامة الإعرابية احتمال الضمة والفتحة، وانظر إلى قول مكي في ذلك: "قوله: (إنها لظى نزاعه) لظى خبر (إن) في موضع رفع، و(نزاعه)

خبر ثان، وقيل (لظى) في موضع نصب على البدل من (ها) في (إنها)، و(نراة) خبر (إن...) ...⁽⁹⁹⁾.

وقد يكون ذلك في إعراب المصدر المؤول، ومنه ما جاء في قوله: **﴿إِنَّكُمْ أَشَرُّوا بِهِ مَا أَنفَسُهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدَهُ بَعْيًا﴾**⁽¹⁰⁰⁾، حيث تعدد الأوجه النحوية في (أن سخط الله) بين الخبر والبدل الذي اختلف في حالته أيضاً، قال مكي: "ما" في موضع رفع (بئس)، و(أن يكفروا) بدل من (ما) في موضع رفع. وقيل: (أن) بدل من الهاء في (به)، وهي في موضع خفض، وقيل هي في موضع رفع على إضمار مبتدأ...⁽¹⁰¹⁾.

ونجد ذلك أيضاً في المبنيات، حيث يتاح مجال واسع لتعدد الأوجه النحوية بحسب التقدير في مواضع الخلاف، وقد كان ذلك بين خبر المبتدأ المحذوف وبين النصب على الاستغفال في "قوله": **﴿ذَلِكَ جَرَيْنَهُمْ بِيَغْيِرْهُمْ﴾**⁽¹⁰²⁾، ذلك في موضع رفع على إضمار مبتدأ. والتقدير: الأمر ذلك. ويجوز أن يكون في موضع نصب بجزيناه"⁽¹⁰³⁾.

ومنه أيضاً ما جاء في إعراب قوله: **﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾**⁽¹⁰⁴⁾، حيث: "تلك" في موضع رفع على الابتداء، وأهلكتناهم الخبر. وإن شئت، كانت (تلك) في موضع نصب على إضمار فعل يفسره **أَهْلَكْنَاهُمْ**⁽¹⁰⁵⁾. وهذا ما سمي بعد ذلك بالاشغال. وجواز الوجهين في مثل هذه الآية معروفة في كتب النحو.

ومنه أيضاً قوله: "قوله": **﴿ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّم﴾**⁽¹⁰⁶⁾ ذا في موضع رفع على إضمار مبتدأ معناه الأمر ذلك، أو على الابتداء على معنى ذلك الأمر...⁽¹⁰⁷⁾.

4 - تعدد وظائف علامة الإعراب

كون علامة الرفع ذات وظائف متعددة شأنها شأن بقية علامات الإعراب يتيح للمعرب مجالاً أوسع في التقدير وذكر أوجه مختلفة بحسب ما يتاح له من قواعد وأدوات نحوية. وشواهد ذلك كثير عند معربي القرآن الكريم، فمن ذلك

تعدد الأوجه في أول سورة التوبة حيث "قوله تعالى: ﴿بَرَآءَةٌ﴾⁽¹⁰⁸⁾ مصدر مرفوع بالابتداء، و(إلى الذين) خبره... ولك أن ترفع براءة على إضمار مبتدأ، أي هذه براءة"⁽¹⁰⁹⁾.

ومثله ما جاء بقوله: "قوله: ﴿الْتَّائِبُونَ﴾⁽¹¹⁰⁾ رفع على إضمار مبتدأ، أي هم التائدون. أو على الابتداء، والخبر محذوف. وقيل الخبر قوله (الأمرؤون) وما بعده"⁽¹¹¹⁾.

ومنه ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿فَشَهَدَهُ أَحَدُهُمْ أَرَبَعَ شَهَادَاتٍ﴾⁽¹¹²⁾ حيث يقول مكي: "... والشهادة مرفوعة على إضمار مبتدأ تقديره: فالحكم أو فالفرض شهادة أحدهم أربع مرات، أي: فالحكم أن يشهد أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، وقيل: الشهادة رفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ أي: فعلهم، أو: فلازم لهم أن يشهد أحدهم أربع شهادات"⁽¹¹³⁾.

ومنه أيضاً ما جاء في إعراب قوله: ﴿ظُلِمَتْ﴾⁽¹¹⁴⁾، فـ"من رفعه فعلى الابتداء، والخبر (من فوقه)، أو على إضمار مبتدأ؛ أي: هي ظلمات، أو هذه ظلمات..."⁽¹¹⁵⁾.

ومنه قوله كذلك: ﴿الْرَّحْمَنُ فَسَلَّيْ بِهِ خَيْرًا﴾⁽¹¹⁶⁾ حيث "الرحمن" في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هو الرحمن، وقيل: الرحمن مبتدأ"⁽¹¹⁷⁾.

ومنه أيضاً قوله: ﴿جَنَّتُ عَدَنٍ﴾⁽¹¹⁸⁾ إذ "الرفع في جنات على الابتداء، (يدخلونها) الخبر، أو على إضمار مبتدأ؛ أي: هي جنات، (يدخلونها) نعت لـ(جنات)"⁽¹¹⁹⁾.

فكـل ما سبق في الآيات الكريمة كان التوجيه النحوـي فيه متعددـاً ما بين المبـتدـأ، والـخـبر ذـي المـبـتدـأ المـضـمر، ولا شـكـ أنـ اـشـتـراكـ المـبـتدـأـ والـخـبرـ في عـلـامـةـ الرـفـعـ أـتـاحـ مـجـالـاًـ لـتـعـدـدـ اـحـتمـالـاتـ الإـعـرـابـ.

- تفضيل وجه نحوـي على آخر

عـنـدـماـ يـكـونـ خـبـرـ المـضـمـرـ أـحـدـ الـأـوـجـهـ النـحـوـيـةـ التـيـ يـسـوـقـهـاـ مـعـرـبـوـ الـقـرـآنـ

الكريم، نجد هناك ألفاظاً يستخدمنها في ذكر احتمالات الإعراب تبين مدى تفضيلهم لوجه على آخر، ولنطبق ذلك على إعراب مكي، ففي بعض الأحيان يصرح بأن ذلك الوجه التحوي أحسن من غيره مع ذكر السبب، حيث يذكر مثلاً في إعراب لفظ (عوان) من قوله تعالى: «إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يُكَرُّ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ»⁽¹²⁰⁾، أن إضمار المبتدأ أحسن من جعلها نعتاً لـ(بقرة) بسبب بعد المぬوت، وذلك في قوله: «(عوان) رفع على إضمار مبتدأ أي هي عوان، ويجوز أن يكون نعتاً لبقرة، وعلى إضمار مبتدأ أحسن لبعد المぬوت...»⁽¹²¹⁾. والتعليق هنا يتصل بالتركيب التحوي، لا بالمعنى النحوي. وقد يكون الأحسن غير ما ذهب إليه مكي؛ لأن الكلمات متصلة ولا بعد يذكر بين النعت والمعنى.

وانظر إلى كلامه في إعراب قوله تعالى: «إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا أَنْ تَنْجَدَ فِيهِمْ حُسْنَتَا»⁽¹²²⁾ إذ يقول: «(أن) في موضع نصب فيهما، وقيل في موضع رفع، وهو أبين على (فاما هو)، كما قال الشاعر»⁽¹²³⁾:

فسيرا فِيمَا حاجَةٌ تقضيَانَهَا إِمَّا مُقْبِلٌ صَالِحٌ وَصَدِيقٌ⁽¹²⁴⁾

فالرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على إضمار فعل؛ أي فإذا تفعل أن تعذب، أي تفعل العذاب»⁽¹²⁵⁾.

وقياساً على البيت يكون التقدير: فإذا عذبت تعذبة، وإنما اتخاذك حسناً. ففي إعرابه للآية السابقة يؤكّد بقوله (فهو أبين) أن إضمار المبتدأ هو الوجه، بل يعنى بذلك بيت من شعر العرب.

ويقرر مكي في بعض المواقع أن خبر المبتدأ المضمر هو الوجه، ثم يجيز غيره من الأوجه بعد ذلك، وذلك كقوله في إعراب قوله تعالى: «صَمْ بِكُمْ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ»⁽¹²⁶⁾: «(ضم) مرفوع على إضمار مبتدأ، وكذلك ما بعده... ويجوز نصب ذلك على إضمار أعني»⁽¹²⁷⁾.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في إعرابه لـ(قرة) من قوله تعالى: «وَقَالَتِ امْرَأٌ فِرْعَوْنَ قَرَأْتُ عَيْنِي لَيْ وَلَكَ لَا نَقْتُلُوهُ»⁽¹²⁸⁾، حيث يقول: «(قرة عين) رفع

على إضمار مبتدأ، أي هو قرة عين لي، ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر لا تقتله... .⁽¹²⁹⁾

وقد يكون الوجه عنده غير ذلك، ثم يحيى إضمار المبتدأ في آخر التوجيه، وذلك مثلاً في إعراب قوله تعالى: «لَقَدْ كَانَ لِسَبَّا فِي مَسْكُنِهِمْ أَيْةٌ جَتَّانٌ عَنْ يَمِينِ وَشَمَالٍ»⁽¹³⁰⁾، حيث يقول: "(آية جتان)، بدل من (آية)، وهي اسم كان، ويجوز أن ترفع جتنين على إضمار مبتدأ، هي جتان، وتكون الجملة في موضع نصب على التفسير".⁽¹³¹⁾

فهنا يقرر أولاً أن (جتان) بدل من (آية)، ثم يحيى بعد ذلك أن تكون (جتان) خبراً لمبتدأ مضمر.

ومن ذلك ما ذكره في إعراب قوله تعالى: «وَالْقَمَرُ فَدَرَنَهُ مَنَازِلَ»⁽¹³²⁾، حيث يقرر أن (القمر) مبتدأ، ثم يحيى أن يكون خبراً لمبتدأ محفوظ، وذلك في قوله: "وارتفع (القمر) على الابداء"⁽¹³³⁾، و(قدRNAه) الخبر، ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ... .⁽¹³⁴⁾

ثم إننا نجد في مواضع أخرى تساوي التوجيهات كلها عند مكي في أثناء ذكره لها، فيحيى جميع التوجيهات دون تفضيل أحدها على الآخر، وذلك في كلامه مثلاً عند إعراب قوله تعالى: «إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يُكَرُّ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ»⁽¹³⁵⁾؛ إذ يقول: "(لا فارض)" يجوز رفعه على إضمار مبتدأ؛ أي لا هي فارض، ويجوز أن يكون نعتاً لبقرة. ومثله ولا بكر، ومثله لا ذلول".⁽¹³⁶⁾

- خبر المبتدأ المضمر مع أوجه نحوية أخرى

يلاحظ - من خلال الدراسة - وجود احتمالات إعرائية في اللفظ المراد بين الخبر ذي المبتدأ المضمر وبين غيره من أوجه الإعراب، حيث يكون ذلك الخبر أحد وجهين نحويين في الآية القرآنية، وقد يكون أحد ثلاثة أوجه نحوية، وقد تتعد الأوجه إلى أكثر من ذلك فيكون إضمار المبتدأ أحياناً وجهاً رابعاً أو خامساً أو سادساً، ويتبيّن ذلك من خلال النقاط الآتية:

١ - خبر المبتدأ المضمر أحد وجهين نحويين

يكون خبر المبتدأ المضمر أحد وجهي الرفع أحياناً، وذلك مع المبتدأ وبعض التوابع، كما هو مبين في النقاط الآتية:

أ - مع المبتدأ

أكثر ما يكون الاختلاف في التوجيه النحوي إذا كان الإضمار وجهاً أن يكون بين الرفع بإضمار مبتدأ وبين الرفع بالابتداء، وقد جاء ذلك كثيراً في إعراب مكي للقرآن الكريم، ومنه ما كان في إعراب قوله تعالى: «ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَبَّ فِيهِ هُدَىٰ لِلْمُنَّانِ»⁽¹³⁷⁾، حيث يقول: "في قوله: ذلك الكتاب، وذلك في موضع رفع على إضمار مبتدأ أو على الابتداء وتضمر الخبر"⁽¹³⁸⁾.

وقال أيضاً: "ويجوز أن يكون (هدى) في موضع رفع على الابتداء و(فيه) الخبر، فتفق على هذا القول على (لا ربي)، ويجوز أن يكون مرفوعاً على إضمار مبتدأ، أو على أنه خبر (ذلك)، أو على أنه خبر بعد خبر"⁽¹³⁹⁾.

والكلام في ترجيح وجه على آخر هنا يعود إلى المعنى، فاحتمال كون (هدى) مبتدأ مؤخراً وجوباً، و(فيه) خبراً له سائغ في المعنى، فيكون معناه: أن في ذلك الكتاب الكريم الذي أنزله الله على عبده محمد - صلى الله عليه وسلم - هدىً لمن اتقى.

وكذلك فإنَّ الوجه الثاني، وهو إضمار المبتدأ، سائغ أيضاً في المعنى، حيث معناه: أنَّ ذلك الكتابَ الكريمَ هو هدىً لمن اتقى. ويبدو أنَّ المعنى سائغ أيضاً وأكثر وضوحاً في جعله خبراً ثانياً لـ(ذلك)؛ لأنَّنا نستطيع لأنَّ نقدر مضمراً، فلم اتجهنا إذن إلى الإضمار؟ كما ذكرت سابقاً، ربما ليتم استقصاء جميع المعاني المحتملة في تفسير آيات القرآن.

وهذا ليس غريباً، فإنَّ ابن جرير الطبرى - رحمه الله - قد ذكر بإسهاب عدة أوجه نحوية في (هدى)، وعدد أوجهها أخرى من المعاني المتعلقة بأوجه الإعراب ليتم التفسير على أكمل وجه⁽¹⁴⁰⁾. وقد لفت انتباхи اكتفاء بعض معربى القرآن الكريم في العصر الحديث بذكر وجه جديد، وهو أن يكون (هدى) خبراً

ثالثاً لـ(ذلك)، ويعلل في ذلك تعليلاً لطيفاً، حيث يقول محبي الدين الدرويش: "ـ(ذلك) اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، واللام للبعد والكاف للخطاب، (الكتاب) خبر (ذلك)، وهو أولى من جعله بدلاً من اسم الإشارة؛ لأنَّه قصد به الإخبار بأنه الكتاب المقدس المستحق لهذا الاسم تدعيمًا للتحدي...، (هذا) خبر ثالث لـ(ذلك). على أن (لا رَيْبَ فِيهِ) هو الخبر الثاني⁽¹⁴¹⁾. ولا شيء يمنع ذلك.

ومنه قوله أيضاً: "قوله: ﴿وَالْمُؤْتُونَ أَرَكَوَة﴾⁽¹⁴²⁾، رفع عند سيبويه على الابتداء، وقيل على إضمار مبتدأ، أي: وهم المؤتون⁽¹⁴³⁾.

ومن ذلك كذلك قوله: "قوله: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾⁽¹⁴⁴⁾، في (ساء) ضمير الفاعل، ومثلاً تفسير، وـ(القوم) رفع بالابتداء، وما قبلهم خبرهم، أو رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: ساء المثل مثلاً هم القوم الذين، مثل: نعم رجال زيد، وقال الأخفش: تقديره: ساء مثلاً مثل القوم⁽¹⁴⁵⁾.

ب - مع النعت

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الْأَصْوَرِ عَنِّلُمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَدَةَ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَيْرُ﴾⁽¹⁴⁶⁾، قال مكي: "قوله: (ـعالم الغيب)، نعت للذى⁽¹⁴⁷⁾، أو رفع على إضمار مبتدأ، أي هو عالم الغيب...".⁽¹⁴⁸⁾

ويذكر ذلك العكري بقوله: "(ـعالم الغيب) الجمهور على الرفع، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ ممحظف، وأن يكون فاعل (يقول) (ـكُن)، وأن يكون صفة للذى".⁽¹⁴⁹⁾ وأرى أن وجه النعت بعيد، لطول الفاصل وتقاطع الجمل، وتقدير المبتدأ فيه تكلف مع إمكانيته، ولم يذكر الدرويش في إعرابه الكبير غيره⁽¹⁵⁰⁾، وأن الأنسب أن يكون مرفوعاً على المدح.

ج - مع البدل

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿حِكْمَةٌ بِلِغَةٌ فَمَا تُعِنِّ

النذر)، قال مكي: "قوله: «**حَكْمَةٌ**⁽¹⁵¹⁾ رفع على البدل من (ما) في قوله «**مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ**⁽¹⁵²⁾... أو على إضمار مبتدأ، أي: هي حكمة⁽¹⁵³⁾".

ومنه: "قوله: «**رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ**⁽¹⁵⁴⁾»، (رب) رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هو رب المشرقين، وقيل: هو بدل من المضمير في حلق⁽¹⁵⁵⁾.

ومنه: "قوله: «**النَّارُ يُعَرَضُونَ عَلَيْهَا**⁽¹⁵⁶⁾»، (النار) بدل من (سوء العذاب)، أو على إضمار مبتدأ، ويعرضون الخبر⁽¹⁵⁸⁾.

ومثل ذلك قال العكبري في التبيان⁽¹⁵⁹⁾.

ولكنني أرى المعنى واحداً، فالرفع على البدل، أو على إضمار المبتدأ، كلاماً يعني أن يكون سوء العذاب هو النار التي يعرضون عليها.

وعلى كل حال، فقد يكون البدل في موضع نصب لا رفع، ويتم تقدير مبتدأ بعد ذلك، ويتبين ذلك في إعراب قوله تعالى: «**فُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَيْنَكُمْ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**⁽¹⁶⁰⁾»، حيث يذكر مكي أنَّ (ألا تشركوا) في موضع نصب بدل من (ما) في قوله «**أَتْلُ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَيْنَكُمْ**»، وأجاز أن تكون في موضع رفع على تقدير مبتدأ مضمير تقديره: هو أن لا تشركوا⁽¹⁶¹⁾.

ومنه قوله: «**أَنَّ أَفِيمُوا الَّذِينَ**⁽¹⁶²⁾» حيث "أَنْ"⁽¹⁶³⁾ في موضع نصب على البدل من ما في قوله (ما وَصَى) أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أي: هو أن أقاموا، ويجوز أن تكون في موضع خفض على البدل من الهاء في به الأول أو الثاني...⁽¹⁶⁴⁾.

وقد يكون البدل في موضع جر كما جاء في إعراب قوله تعالى: «**أَلَا نَرِزُ وَزِرَةٍ وِزَرَ أُخْرَى**⁽¹⁶⁵⁾»، حيث يقول مكي: "قوله: «**أَلَا نَرِزُ**⁽¹⁶⁶⁾ أَنْ⁽¹⁶⁶⁾» في موضع خفض على البدل من (ما) في قوله: «**أَمْ لَمْ يُبْنِأْ بِمَا فِي صُحْفِ مُوسَى**⁽¹⁶⁷⁾»، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أي ذلك ألا تزر، والهاء ممحوقة مع (أن)، أي: أنه لا تزر⁽¹⁶⁸⁾.

من ذلك أيضاً ما جاء في إعراب قوله تعالى: «لَيْسَ مَا قَدَّمْتُ هُنَّ أَفْسُوهُمْ أَن سَخَطَ اللَّهُ»⁽¹⁶⁹⁾، حيث "(أن)"⁽¹⁷⁰⁾ في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هو أن سخط الله، وقيل في موضع نصب على البدل من (ما)، على أن ما نكرة. وقيل على حذف اللام أي لأن سخط الله"⁽¹⁷¹⁾.

2 - خبر المبتدأ المضمر أحد ثلاثة أوجه نحوية

يأتي الخبر الذي حذف اسمه أحياناً أحد ثلاثة أوجه للكلمة عند مكي في إعرابه للقرآن الكريم، فيكون النصب بإضمار فعل أو على الحال أو المصدر، والرفع على الابتداء أو الإخبار، وغير ذلك من التوابع أوجهاً مشاركة لتوجيه الرفع بإضمار المبتدأ. ويتبين ذلك من خلال النقاط الآتية:

أ - مع الابتداء وإضمار فعل

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: «وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قَرَأَتِ عَيْنِ لَيْ وَلَكَ لَا نَقْتُلُوكُ»⁽¹⁷²⁾، قال مكي: "قوله: (قرأة عين) رفع على إضمار مبتدأ؛ أي هو قرة عين لي، ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر لا يقتلوه، ويجوز نصبه بإضمار فعل يفسره لا يقتلوه"⁽¹⁷³⁾، تقديره: اتركوا قرة عين لا يقتلوه"⁽¹⁷⁴⁾.

ومن ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: «تِلْكَ أَيَّتُ الْكِتَبِ الْحَكِيمِ هُدَى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ»⁽¹⁷⁵⁾، حيث يقول: "قوله تعالى: (هُدَى وَرَحْمَةً) حالان من (تلك)... ومن رفع (ورحمة)⁽¹⁷⁶⁾، جعل (هدى) في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هو هدى ورحمة، ويجوز أن يكون خبر (تلك)، و(آيات) بدل من (تلك)"⁽¹⁷⁷⁾.

ب - مع الابتداء والبدل

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: «ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ الظَّالِمِينَ»⁽¹⁷⁸⁾، حيث يقول: "قوله: (ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ الظَّالِمِينَ) ذلك مبتدأ، وجاء خبره، و(النار) بدل من (جزاء)، وقيل: ارتفعت النار على إضمار مبتدأ، والجملة في موضع البيان للجملة الأولى"⁽¹⁷⁹⁾.

ج - مع الابتداء والنصب على المصدر

من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَيْبٍ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁸⁰⁾، قال مكي: "تنزيل الكتاب" رفع بالابتداء، و(لا ريب فيه) الخبر، وعلى إضمار مبتدأ؛ أي: هذا تنزيل، أو المتلتو تنزيل، أو هذه الحروف تنزيل... . ويجوز النصب⁽¹⁸¹⁾ في الكلام على المصدر... ."

وكذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةً﴾⁽¹⁸³⁾، حيث يقول: "(طاعة)" رفع على الابتداء؛ أي طاعة أولى بكم، أو على إضمار مبتدأ؛ أي: أمرنا طاعة. ويجوز النصب⁽¹⁸⁴⁾ على المصدر⁽¹⁸⁵⁾.

د - مع الخبر وإضمار فعل

من ذلك ما ذكر مكي في إعرابه لقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقُكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾⁽¹⁸⁶⁾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَرَشَّا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴿، يقول: "(الذي جعل لكم)" الذي في موضع نصب نعت لربكم، أو للذي، أو مفعول لتتقون، أو على إضمار أعني، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو على الابتداء ويضمـر الخبر⁽¹⁸⁷⁾.

ويبدو أن إضمار الفعل في توجيهه مكي السابق بعيد ولا حاجة له لتوضيح المعنى؛ وذلك لوضوح المعنى في التوجيهات الأخرى، ولا سيما في جعل (الذي جعل) في موضع النعت، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وعلى هذا نجد الطبرى - رحمة الله - لم يذكر في تفسيره الكبير إلا وجه النعت، ويبين معناه بصورة مفصلة، حيث يقول: "(الذي جعل لكم الأرض فراشاً) مردود على (الذي) الأولى في قوله: (عبدوا ربكم الذي خلقكم)، وهو جميـعاً من نعت (ربكم)، فكانـه قال: اعبدوا ربكم الخالق لكم، والخالق الذين من قبلكم، الجاعـل لكم الأرض فراشاً... ."⁽¹⁸⁸⁾

ه - مع النعت وإضمار فعل

وذلك كما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْqَانَ عَلَىٰ



عبدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَلَمِيَّتِ نَذِيرًا ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽¹⁸⁹⁾، إذ يقول مكي: "«الذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ» الذي في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو نعت لما قبله، أو في موضع نصب على أعني" ⁽¹⁹⁰⁾.

و - مع البدل وإضمار فعل

من ذلك ما ورد في إعراب قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهْدَ إِيَّاهُمْ أَلَا نَقْرِبُ لِرَسُولِهِ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ الْأَنَارُ﴾⁽¹⁹¹⁾، قال مكي: "«الذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ»، الذين في موضع خفض بدل من الذين في قوله لقد سمع الله قول الذين، أو في موضع نصب على إضمار أعني، أو في موضع رفع على إضمار هم" ⁽¹⁹²⁾.

ومنه أيضاً قوله: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَا لَا﴾⁽¹⁹³⁾، الذي في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هو الذي، أو في موضع نصب على أعني، أو في موضع خفض على البدل من كل ⁽¹⁹⁴⁾.

35

عدد
29/115

ز - مع البدل والفاعل

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوكُمْ أَلَا تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾⁽¹⁹⁵⁾، حيث يقول مكي: "...(كثير) بدل من الضمير، وقيل: (كثير) رفع على إضمار مبتدأ دل عليه عموا وصموا، تقديره العمى والصم كثير منهم. وقيل التقدير العجمي والصم منهم كثير. وقيل: جمع الضمير، وهو متقدم، على لغة من قال أكلوني البراغيث، و(كثير) رفع بما قبله ..." ⁽¹⁹⁶⁾.

ومنه ما كان أيضاً في إعراب قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾⁽¹⁹⁷⁾، حيث يقول: "(وأسروا النجوى الذين ظلموا) الذين بدل من المضمر المرفوع في أسروا، والضمير يعود على الناس،

وقيل الذين رفع على إضمار هم الذين... . وقيل الذين رفع بـ(أسرّوا)، وأتى لفظ الضمير في أسرّوا على لغة من قال أكلوني البراغيث... " ⁽¹⁹⁸⁾ .

ح - مع الحال والمصدر

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرَيْةٍ إِلَّا هُنَّا مُنذِرُونَ ﴾ ذَكَرَهُ وَمَا كُنَّا ظَلِيلِينَ ⁽¹⁹⁹⁾ ، قال مكي: " قوله: (ذكرى وما كنا) موضع ذكرى عند الكسائي نصب على الحال، وقال الزجاج: على المصدر، لأن معنى (إلا لها منذرون): أي: مذكورون ذكرى، ويجوز أن تكون ذكرى في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أي إنذارنا ذكرى، أو ذلك ذكرى، أو تلك ذكرى... " ⁽²⁰⁰⁾ .

ط - مع الخبر والنتع

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ ⁽²⁰¹⁾ ، حيث يقول مكي: "(المتين) خبر بعد خبر لـ(إن)"، وقيل: هو نعت لـ(الرزاق)، أو لـ(ذي القوة)، أو على إضمار مبتدأ، أو نعت لاسم (إن) على الموضع، ومن خفضه جعله نعتاً للقوة ⁽²⁰²⁾ ، وذكر لأنه تأنيث غير حقيقي " ⁽²⁰³⁾ .

3 - خبر المبتدأ المضمر أحد أربعة أوجه نحوية

يكون إضمار المبتدأ أحياناً أحد أربعة أوجه نحوية للكلمة عند مكي في إعرابه للقرآن الكريم، فيكون هو من بين الأوجه التي منها الابتداء والإخبار والبدل والنتع وإضمار فعل والنصب على الإغراء. وتفصيل ذلك في ما يأتي.

أ - مع الابتداء وإضمار فعل والبدل

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أُولَئِكَ أَلَّا لَهُ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْرَثُونَ ﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ⁽²⁰⁴⁾ ، إذ يقول مكي: "الذين في موضع نصب على البدل من اسم إن، وهو أولياء، أو



على أعني، ويجوز الرفع على البدل من الموضع، وعلى النعت على الموضع، وعلى إضمار مبتدأ، وعلى الابتداء⁽²⁰⁵⁾.

ومنه ما كان أيضاً في إعراب قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا أَخْرَى فَالْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾⁽²⁰⁶⁾، قال مكي: "قوله: (الذي جعل) الذي في موضع نصب على البدل من كل، أو على أعني، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو بالابتداء، والخبر (فالقياه)"⁽²⁰⁷⁾.

ب - مع الابتداء وإضمار فعل والنصب على الإغراء

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾⁽²⁰⁸⁾، قال مكي: "قوله تعالى: (تنزيل الكتاب) ابتداء، والخبر من الله، وقيل هو رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هذا تنزيل الكتاب، وأجاز الكسائي النصب على تقدير: اقرأوا تنزيل⁽²⁰⁹⁾، أو اتبعوا تنزيل، وقال الفراء النصب على الإغراء"⁽²¹⁰⁾.

ج - مع إضمار فعل والبدل والنعت

من ذلك ما ورد في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَتَّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ أَدْفَعُوا قَاتُلُوا لَوْ نَعْلَمُ قَتَالًا لَا تَبْعَنُكُمْ هُمْ لِلْكُفَّارِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴿١١﴾ الَّذِينَ قَاتُلُوا لِإِخْرَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِّلُوا﴾⁽²¹¹⁾، قال مكي: "قوله: (الذين قاتلوا لإخوانهم)، الذين في موضع نصب على النعت للذين نافقوا، أو على البدل، أو على إضمار أعني، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ"⁽²¹²⁾.

د - مع الخبر والنعت والبدل

من ذلك ما كان في إعراب قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحَلَنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمْسَنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمْسَنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾⁽²¹³⁾ قال مكي في ذلك:

"(الذي) في موضع نصب نعت لاسم إِنَّ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو على أنه خبر بعد خبر، أو على البدل من غفور، أو على البدل من المضمر في (شكُور)"⁽²¹⁴⁾.

4 - خبر المبتدأ المضمر أحد خمسة أوجه نحوية للكلمة

من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: «فَتِلْكَ بِيُوتُهُمْ حَاوِيَةٌ بِمَا طَلَمُوا»⁽²¹⁵⁾، حيث كان الرفع بإضمار المبتدأ أحد خمسة أوجه نحوية للكلمة، والباقي هي البدل من أحد لفظين، والخبر الثاني، وعطف البيان، وفي ذلك قال مكي: "(خاوية) نصب على الحال. ويجوز الرفع في (خاوية) في الكلام من خمسة أوجه"⁽²¹⁶⁾; الأول: أن تكون بيوتهم بدلاً من تلك، و(خاوية) خبر البيوت، والثاني: أن تكون (خاوية) خبراً ثانياً، والثالث: أن ترفع (خاوية) على إضمار مبتدأ؛ أي: هي خاوية. والرابع: أن تجعل خاوية بدلاً من البيوت، والخامس: أن تجعل بيوتهم عطف بيان على تلك، وخاوية خبر تلك"⁽²¹⁷⁾. وبمثل ذلك قال الأنباري⁽²¹⁸⁾ وغيره.

ويلاحظ عند مكي هنا التفصيل في ذكر الأوجه نحوية في مواضع، وتركتها في مواضع أخرى مشابهة، ومن ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: «هَذَا مَا لَدَى عَيْدٍ»⁽²¹⁹⁾، قال مكي: "هذا مبتدأ، و(ما) و(عيدي) خبران، وقيل: ما الخبر، و(عيدي) بدل من (ما)، أو نعت لها، أو رفع على إضمار مبتدأ، ويجوز في الكلام نصب (عيدي)⁽²²⁰⁾ على الحال"⁽²²¹⁾.

فقد ذكر مكي هنا وجه الحال وخمسة أوجه أخرى للرفع، كان أحدها الخبر الذي حذف مبتدئه، وعلى الرغم من هذا التفصيل في ذكر الأوجه، نراه يترك ذلك في آيات متقدمة، ومنها قوله تعالى: «وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا»⁽²²²⁾، حيث يقول: "والرفع في شيخ يجوز من خمسة أوجه، تركنا ذكرها لاستهارها"⁽²²³⁾. على حين يذكر غيره من مثل العكري سبعة أوجه في رفع (شيخ)، فيقول: "ويقرأ (شيخ) بالرفع، وفيه عدة أوجه: أحدها: أن يكون هذا مبتدأ وبعلي بدلاً منه وشيخ الخبر.



والثاني: أن يكون بعلي عطف بيان وشيخ الخبر .
 والثالث: أن يكون بعلي مبتدأ ثانياً وشيخ خبره والجملة خبر هذا .
 والرابع: أن يكون بعلي خبر المبتدأ وشيخ خبر مبتدأ ممحض أي هو شيخ .
 والخامس: أن يكون شيخ خبراً ثانياً .
 والسادس: أن يكون بعلي وشيخ جمياً خبراً واحداً كما تقول هذا حلو حامض .
 والسابع: أن يكون شيخ بدلاً من بعلي ⁽²²⁴⁾ .

ثم يشير إلى هذه الأوجه في إعرابه لآية النمل السابقة حيث يقول: " قوله تعالى (خاوية) هو حال من (البيوت)، والعامل الإشارة، والرفع جائز على ما ذكرنا في (وهذا بعلي شيخاً...)" ⁽²²⁵⁾ .

ولكنني أجد أن بعض هذه الأوجه التي ذكرها العكברי، فيها بعد كبير عن المعنى المطلوب، ولعل مكي قد أحسن حين كف عن ذكر أي منها، فإن يقول العكברי مثلاً: "بعلي وشيخ جمياً خبر واحد كما تقول هذا حلو حامض"، فذلك الوجه لا يستقيم والمعنى المراد، بل لا يستقيم ولغة العرب، فهل يشترك البعل والشيخ في تأدية معنٍ واحد يكون هو الخبر؟ ثم إنه لم يذكر لنا ما هو ذلك المعنى المشترك. فابتعد بنا - رحمة الله - عن فهم القرآن بدل أن يقرب لنا معانيه ويوضّحها .

5 - خبر المبتدأ المضمر أحد ستة أوجه نحوية للكلمة

لا شك أن ستة أوجه نحوية لكلمة واحدة يعد كثيراً في مقاييس النحوين ⁽²²⁶⁾ ، وقد تعددت الأوجه نحوية إلى هذا العدد - وكان خبر المبتدأ الممحض أحدها - في إعراب قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى﴾ ⁽²²⁷⁾ (نزاعَةَ لِلشَّوَى)، وذلك بين خبر إنّ، والخبر، والخبر الثاني، والبدل، وإضمار المبتدأ، والحال، وقد قال مكي في ذلك: "(لظى) خبر (إنّ) في موضع رفع، و(نزاعَةَ) خبر ثان، وقيل (لظى) في موضع نصب على البديل من (ها) في (إنها)، و(نزاعَةَ) خبر (إنّ) في موضع رفع، وقيل (لظى) خبر (إنّ)، و(نزاعَةَ) بدل من (لظى)، أو رفع على إضمار

مبتدأ، وقيل: الضمير في (إنها) للقصة، (لظى) مبتدأ، (نزاعة) خبر (لظى)، والجملة خبر (إن)، ومن نصب (نزاعة)⁽²²⁸⁾، فعلى الحال، وهي قراءة حفص عن عاصم...⁽²²⁹⁾ . وبمثله قال العكبي⁽²³⁰⁾ .

وعلى الرغم من كثرة هذه التوجيهات، فإنني أجد الدلالة تتوقف عند حد معين ولا تتجاوزه إلى معانٍ أخرى جديدة، فيتبين أنه ليس بالضرورة في ذكر النحاة لأوجه إعرابية كثيرة لموضع معين من القرآن الكريم أن يكون هناك تعدد في المعاني، بل إن بعض معربى القرآن من مثل مكي لا يفسر الإعراب أو يقرب المعنى للمتلقى، بل يكتفى بذكر توجيهات نحوية أجد أنها تزيد من غموض النص القرآني ولا توضحه. فأجد في كثير من تعدد الأوجه الإعرابية غموضاً في المعاني، فهل يمكن أن تكون كل هذه الأوجه النحوية المتعددة مجرد تراكمات شكلية أولع المعربون بحشدها أمام القارئ ليقع في حيرة لا مخرج لها؟

أعيد إجابتي مرة أخرى لأنني أحسن بهم الظن، وأحسبهم - والله حسبيهم - من المصطفين الآخيار الذين بلغوا ما لم يبلغه من الفهم والدراءة والإخلاص لكتاب الله، وهي أنهم لم يفعلوا ذلك إلا لكي يسطوا الأقوال، ويستقصوا جميع المعاني المحتملة في تفسير آيات القرآن، فلا يضيع معنى يمكن الإتيان به ولا إعراب يحتمل - ولو على ضعف - أن يكون له وجه.

خاتمة

في نهاية هذه الدراسة التي تكلمت فيها عن خبر المبتدأ المضمر في القرآن الكريم من خلال دراسة تطبيقية في كتاب "مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب القيسي، وبعد التعرض لبعض النقاط التي تتركز في معرفة معاني الإضمار عند اللغويين والنحاة وظاهره وجوده في كتب النحو ومعاني القرآن، وارتباط هذا المصطلح بالإعراب والمعنى، وظهور كثير من أوجه الإعراب يكون للإضمار نصيب فيها، يمكن الخروج بالتالي:

- يحتمل الإعراب - بحسب تقدير المضمر - الرفع والنصب والجر،

وتعود تلك الحالات في ذلك الشأن يجعل الإضمار مادة واسعة للدراسات النحوية.

- عدم اهتمام بعض المعربين في التفريق بين مصطلحي الحذف والإضمار، وإن كان الغالب استخدام مصطلح الإضمار لدلالة على بقاء المعنى بعد حذف اللفظ.

- الإضمار كغيره من المصطلحات، تم التعرض له من قبل النحاة واستخدامه في مسائل متفرقة، فتارة يعني الإخفاء والمحذف، وتارة يعني الضمير نفسه، وهذا يدعونا إلى ضرورة تحديد المصطلح المقصود بدقة وإحكام.

- يلاحظ عند الحكم بإضمار المبتدأ ظهور وجه أو وجه آخرى من الإعراب للفظ المراد، فلا يكاد يخلو موضع فيه خبر لمبتدأ مضمر في القرآن الكريم إلا جاز أن يكون هناك وجه آخر من الإعراب في ذلك الموضع، مما يدل على أن إضمار المبتدأ يتوافق - بصورة كبيرة - مع معانٍ متعددة تحكمها تلك العلاقات النحوية المختلفة، إلا أنها نجد أكثر معربى القرآن الكريم يتوقفون عن ذكر المعانى، ويكتفون بالإعراب الذى قد يكون غامضاً في كثير من الأحيان، فلا يحصل الفائدة منه، إذ الفائدة من ذكر الأوجه النحوية هو معرفة معانى القرآن الكريم، ولذلك قال الطبرى - رحمه الله - في تفسير فاتحة الكتاب: "... فاضطرنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه، لتنكشف لطالب تأويله وجوه تأويله".

- اهتمام جل معربى القرآن الكريم بإضمار المبتدأ وذكر الخبر الذى يحذف مبتدئه، ويكون ذلك - في الغالب - مع عدة أوجه أخرى نحوية ليجعل خبر المبتدأ المضمر في كثير من الأحيان - إن لم يكن في جلها - وجهاً من أوجه الإعراب المختلفة للكلمة المطلوبة.

- يلاحظ عند الحكم بإضمار المبتدأ ظهور وجه أو وجه آخرى من

الإعراب للفظ المراد، فلا يكاد يخلو موضع فيه خبر لمبتدأ مضمر في القرآن الكريم إلا جاز أن يكون هناك وجه آخر من الإعراب في ذلك الموضع، مما يدل على أن إصمار المبتدأ يتواافق - بصورة كبيرة - مع معانٍ متعددة تحكمها العلاقات النحوية المختلفة.

- قد يختلف المعربون في تحديد المبتدأ أهواً مضمر أم ظاهر موجود في الكلام، وقد يختلفون أيضاً في تقدير اللفظ المراد، وقد يكون هناك عدة أوجه نحوية في تقدير المضمر، فقد يحتمل أن يكون المضمر فعلاً، ويحتمل أن يكون اسمًا، وغالباً ما يكون الاسم هو المبتدأ. ولكن الحلقة المفقودة هي المعنى. فلا تجد تعددًا في المعاني على الرغم من تعدد الأوجه نحوية في مواضع من القرآن الكريم، ولذلك يفقد التوجيه النحوي في مواضع كثيرة من القرآن الكريم أسمى غاياته، وهي تبيان المعاني المختلفة للأية.

- تفضيل وجه بعينه بالفاظ مخصوصة من قبل النحاة مثل (وهو الوجه) مثلاً، أو ذكره أولاً بصيغة الجزم، ثم ذكر غيره بلفظ (يجوز) مثلاً، وتختلطه أوجه أخرى ذكرها نحاة آخرون، أو ترك ذكرها، كل هذا يدعو إلى دراسة واسعة تتناول كثرة اختلافات النحاة في إعراب القرآن الكريم، وذكر أوجه كل منهم، وما في ذلك من خلاف، ثم الخروج بنتائج معينة قد تضيف إلى تفاسير القرآن الكريم معاني جديدة.

- قد تكون كل هذه الأوجه نحوية المتعددة مجرد تراكمات شكليّة أولع المعربون بحشدها، ولكنهم لم يفعلوا ذلك إلا لكي يبسّطوا الأقوال، ويستقصوا جميع المعاني المحتملة في تفسير آيات القرآن، فلا يضيع معنى يمكن الإتيان به ولا إعراباً يحتمل - ولو على ضعف - أن يكون له وجه.

الهوامش والمراجع

(1) يذكر في التراث أنه مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي المقرئ أبو محمد، أصله من القيروان وانتقل إلى الأندلس وسكن قرطبة، وهو من أهل التبحر في علوم



القراءات والعربية، حسن الفهم والخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف في علم القرآن...
وتوفي سنة سبع وثلاثين وأربعين، ودفن بالربض. وترجمته في:
الداودي، أحمد بن محمد: طبقات المفسرين، تحقيق: سليمان بن صالح الخزى، ط١،
السعودية: مكتبة العلوم والحكم، 1417هـ/1997م، ص 114، 115. والجموي، أبو عبد الله
ياقوت بن عبد الله الرومي الجموي: معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأدب، ط١،
بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1991م، ج 5، ص 518. والقططي، جمال الدين علي بن
يوسف أبو الحسن: إنباه الروا على أبناء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١،
القاهرة: دار الفكر العربي، 1986م، ج 3، ص 313. والسيوطى، جلال الدين عبد الرحمن: بغية
الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة
العصرية، 2003، ج 2، ص 298.

- (2) الطبرى، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد: جامع البيان عن تأويل آى القرآن،
تحقيق: محمود وأحمد محمد شاكر، ط٢، مصر: دار المعارف، 1969، ج 1، ص 184.
- (3) ابن يعيش، موفق الدين بن علي النحوى: شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد أحمد،
مصر: المكتبة التوفيقية، ج 1، ص 182.
- (4) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، إمام الكوفة في النحو واللغة، توفي (207هـ).
- (5) سورة الكهف: الآية 22.
- (6) سورة النساء: الآية 171.
- (7) سورة الأعراف: الآية 164.
- (8) سورة النساء: الآية 81.
- (9) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتى ومحمد
علي التجار، دار السرور، ج 1، ص 39.
- (10) سورة النحل: الآية 24.
- (11) سورة البقرة: الآية 219.
- (12) قرأ ابن كثير في رواية وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر ونافع وأبو جعفر وغيرهم
بالنصب، أي: أنفقوا العفو، وقرأ أبو عمرو وابن كثير في الرواية الثانية وغيرهم بالرفع، على
أن (ما) استفهامية، (وذا) موصولة، ف جاء الجواب مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف،
والتقدير: الذي ينفقونه العفو. ابن الجزري: التشر في القراءات العشر، بيروت: دار الكتب
العلمية، ج 2، ص 227، وانظر: الخطيب، عبداللطيف محمد: معجم القراءات القرآنية،
ط١، دمشق: دار سعد الدين، 2002م، ج 1، ص 302.
- (13) معاني القرآن، ج 1، ص 39، 40.
- (14) سورة لقمان: الآية 3.
- (15) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وأبو جعفر (هدى ورحمة)

بالنسبة على الحال، وقرأ حمزة والأعمش وغيرهما بالرفع عطفاً على (هدى)، و(هدى) خبر ثانٍ أو خبر (هو) المضمر. وذكر الأنباري وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون خبر (تلك)، وآيات بدل من (تلك). انظر: معجم القراءات القرآنية، ج 7، ص 183، 184.

- (16) العككري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله: *البيان في إعراب القرآن*، لبنان، بيروت: دار الفكر، ط 1، 1997، إشراف مكتب البحوث والدراسات، ج 2، ص 186.
- (17) سورة لقمان: الآية 2.
- (18) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي: *الجامع لأحكام القرآن*، القاهرة: دار الشعب، ج 14، ص 49.
- (19) انظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن سعيد: *البيان في غريب إعراب القرآن*، تحقيق: طه عبدالحميد طه/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، ج 2، ص 253.
- (20) سورة المائدة: الآية 95.
- (21) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي: *البحر المحيط*، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود/ علي محمد معرض، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، ج 4، ص 25.
- (22) انظر على سبيل المثال: المطرزي: *المغرب في ترتيب المعرف*، لاط، لات، ج 2، ص 12، والزبيدي، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهدایة، ج 12، ص 402، 403، والأزهرى، أو منصور محمد بن أحمد: *تهذيب اللغة*، تحقيق: أحمد عبدالعليم البردونى وعلى محمد البجاوى، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج 12، ص 37.
- (23) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الجرجاني: *التعريفات*، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1405، ج 1، ص 46.
- (24) الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر: *حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى*، تحقيق: الشيخ عبدالرزاق المهدى، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ج 1، ص 278.
- (25) سبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قبر: *كتاب سبويه*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 1، بيروت: دار الجيل، ج 1، ص 273.
- (26) *البحر المحيط*، ج 1، ص 643.
- (27) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي: *الأصول في النحو*، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط 3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ/1988م، ج 2، ص 247.
- (28) *الأصول في النحو*، ج 2، ص 250.
- (29) سورة الشمس: الآية 9.

- (30) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: كتاب اللامات، دمشق: دار الفكر، 1405هـ/1985م، ط2، تحقيق: مازن المبارك، ج1، ص86.
- (31) الموصلي، علي بن عدalan الموصلي النحوي: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة للإعراب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م، ج1، ص53، وانظر أيضاً: الأنصاري، جمال الدين بن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعaries، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط6، دمشق: دار الفكر، 1985م، ج1، ص735. و: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجماع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية، ج2، ص26.
- (32) كتاب سيبويه، ج2 ص6.
- (33) كتاب سيبويه، ج2 ص6.
- (34) سورة البقرة: الآية 200.
- (35) القيسي، مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط2، دمشق: دار المأمون للتراث، ج1، ص124، والبيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص148.
- (36) سورة سباء: الآية 48.
- (37) معجم القراءات القرآنية، ج7 ص398. ومشكل إعراب القرآن، ج2، ص590.
- (38) سورة آل عمران: الآية 64.
- (39) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص162.
- (40) البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص206، 207.
- (41) سورة الأعراف: الآية 2.
- (42) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص281.
- (43) سورة سباء: الآية 46.
- (44) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص590.
- (45) مشكل إعراب القرآن، ج2، ص645.
- (46) معاني القرآن، ج2، ص364.
- (47) سورة آل عمران: الآية 97.
- (48) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص169.
- (49) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص212، 213.
- (50) سورة يونس: الآية 23.
- (51) قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي وابن كثير في المشهور، ونافع وأبو جعفر ويعقوب وخلف برقع (متاع)، وقرأ حفص عن عاصم وغيره بالنصب على وجوه عده. انظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي: السبعة في

القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، مصر: دار المعارف، 1400هـ، ج 1 ص 325. وابن خالويه، الحسين ابن أحمد بن خالويه أبو عبد الله: *الحجۃ فی القراءات السبع*، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط4، بيروت: دار الشروق، 1401، ج 1 ص 181. والداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمرو الداني: *التيسير فی القراءات السبع*، تحقيق: أتو تريزيل، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1404هـ/1984م، ج 1، ص 121. والزرکشی، محمد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله: *البرهان فی علوم القرآن*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة، 1391، ج 3، ص 464. وابن الجزری، شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف: *تعجیر التيسیر فی القراءات العشر*، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، ط1، الأردن- عمان: دار الفرقان، 1421هـ/2000م، ج 1، ص 398. والسيوطی، جلال الدين عبد الرحمن: *الإنقان فی علوم القرآن*، تحقيق: سعيد المنذوب، ط1، لبنان: دار الفكر، 1416هـ/1996م، ج 2، ص 450. والدمیاطی، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغنی الدمیاطی: *إتحاف فضلاء البشر فی القراءات الأربع* عشر، تحقيق: أنس مهرة، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م، ج 1، ص 311.

مشکل إعراب القرآن، ج 1، ص 342. (52)

سورة الشعراء: الآية 2. (53)

مشکل إعراب القرآن، ج 2، ص 527. (54)

انظر: ابن عقیل: *شرح ابن عقیل علی أئمۃ ابن مالک*، تحقيق: محمد محبی الدین عبدالحمید، مکتبة دار التراث، 1998م، ج 1، ص 244.

سورة البقرة: الآية 154. (55)

مشکل إعراب القرآن، ج 1، ص 114. (56)

سورة البقرة: الآية 171. (57)

مشکل إعراب القرآن، ج 1، ص 117. (58)

سورة آل عمران: الآية 197. (59)

مشکل إعراب القرآن، ج 1، ص 185. (60)

سورة الأنعام: الآية 12. (61)

مشکل إعراب القرآن، ج 1، ص 247. (62)

سورة إبراهیم: الآية 1. (63)

مشکل إعراب القرآن، ج 1، ص 400. (64)

سورة الكھف: الآية 39. (65)

مشکل إعراب القرآن، ج 1، ص 441. (66)

سورة سباء: الآية 15. (67)

مشکل إعراب القرآن، ج 2، ص 585. (68)



(70) سورة القارعة: الآية 11.

(71) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 838.

(72) عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى التحوي الدلالي، القاهرة:

دار الشروق، ط 1، 2000م، ص 136.

(73) الحموز، عبدالفتاح أحمد: التأويل النحوى في القرآن الكريم، ط 1، الرياض: مكتبة الرشد،

1984م، ج 1، ص 139.

(74) أي: المبتدأ.

(75) التأويل النحوى في القرآن الكريم، ج 1، ص 139.

وذلك الموضع هي :

1- في الجمل المستأنفة المبدوءة بفعل مضارع.

2- في الجمل الفعلية التي فعلها مضارع مثبت مسبوق بواو الحال، وغير مقترن (قد).

3- في الجمل الفعلية التي فعلها مضارع منفي مسبوق بواو الحال.

4- في جملة الجزاء الفعلية المقتنة بالفاء، والتي يصلح فعلها أن يكون جواباً.

5- في جملة الجزاء الاسمية المقتنة بالفاء.

6- في جملتي (أما) ليصلح التوازن بينهما ولি�صلح التفصيل.

7- في جملة (اما) المتأللة بمصدر مؤول منحرف المصدري وما في حيزه.

8- فيما ظاهره أن لام الابتداء داخلة على غير المبتدأ.

9- إذا كان صدر صلة موصول.

10- إذا كان الخبر (كيف) وليس في الجملة ما يصلح أن تكون خبراً له.

11- في الجمل المصدرة بما هو غير ظاهر الإعراب.

12- إذا كان مخبراً عنه بنتع مقطوع.

13- بعد (بل) التي للابتداء.

14- بعد (لكن) حرف الابتداء.

15- بعد (حتى) حرف الابتداء المتأللة (إذا).

16- في كل ما ظاهره من باب لغة (أكلوني البراغيث).

17- بعد القول.

18- فيما ظاهره تفريغ المفعول المطلق المؤكدة.

19- فيما ظاهره أن الجملة الشرطية في موضع الحال.

20- فيما ظاهره القسم على فعل الحال.

21- في أسلوب المدح والنذم.

22- فيما لا يصح عطفه على ما قبله.

23- في جواب الاستفهام.

24- فيما ظاهره حذف المشبه وبقاء المشبه به.

25- فيما ظاهره تمييز عدد جاء مرفوعاً.

- 26- في سياق التفصيل والتقسيم .
 27- في كلام نام متلو بنكرة ظاهرها الانقطاع عما قبلها .
 28- حذف المبتدأ الموصوف وبقاء صفتة .
 29- فيما يسمى بالتبيين .
- (76) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 66 .
 (77) سورة البقرة: الآية 211 .
 (78) التبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 138 .
 (79) سورة آل عمران: الآية 168 .
 (80) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 178 .
 (81) سورة التوبة: الآية 63 .
- (82) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 402 . ومشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 333 .
 (83) سورة يوسف: الآية 24 .
- (84) يلاحظ أنه يقول ممحض، ولم يقل مضمر، وذلك لعدم اتضاح المصطلح، أو لأن الحذف يشمل الإضمار .
- (85) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 385 .
 (86) سورة الأعراف: الآية 1 .
- (87) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 281 . وانظر: التبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 414 .
 (88) سورة فاطر: الآية 1 .
- (89) قرأ الجماعة (فاطر) بالجر، وقرأ الضحاك والزهري (فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) على أنه فعل ماضٍ، وما بعده مفعوله، وقرئ على غير ذلك . انظر: الداني، التيسير في القراءات السبع، ج 1، ص 182 . وتحبير التيسير في القراءات العشر، ج 1، ص 470 . ومشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 644 . وغير ذلك .
 (90) سورة الواقعة: الآية 3 .
- (91) قرأ الجمهور (خافضة رافعة) بالرفع، وقرأ زيد بن علي والحسن وأبو حبيبة وغيرهم بالنصب على الحال من الضمير في (كاذبة)، أو من فاعل (وقدت)، وذهب بعضهم إلى النصب على المدح . انظر: الإنقان في علوم القرآن، ج 2 ص 433 . وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ج 1 ص 529 .
- (92) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 710 .
 (93) سورة ص: الآية 25 .
- (94) شكل إعراب القرآن، ج 2، ص 625 .
 (95) سورة الأعراف: الآية 26 .

- (96) الرفع قراءة نافع وابن عامر والكسائي وأبي جعفر وغيرهم عطفاً على (لباساً) المنصوب قبله، وقرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم ويعقوب والأعمش.
- (97) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 286.
- (98) سورة المعارج: الآيات 15، 16.
- (99) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 757.
- (100) سورة البقرة: الآية 90.
- (101) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 104.
- (102) سورة الأنعام: الآية 146.
- (103) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 277.
- (104) سورة الكهف: الآية 59.
- (105) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 444.
- (106) سورة الحج: الآية 30.
- (107) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 492، 493.
- (108) سورة التوبه: الآية 1.
- (109) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 322.
- (110) سورة التوبه: الآية 112.
- (111) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 337.
- (112) سورة النور: الآية 6.
- (113) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 509.
- (114) سورة النور: الآية 40.
- (115) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 512.
- (116) سورة الفرقان: الآية 60.
- (117) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 523.
- (118) سورة الرعد: الآية 23.
- (119) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 595.
- (120) سورة البقرة: الآية 68.
- (121) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 98.
- (122) سورة الكهف: الآية 86.
- (123) لم أتمكن من معرفة الشاعر.
- (124) انظر: الطبرى، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد: جامع البيان عن تأويل آى

القرآن، بيروت: دار الفكر، 1405هـ، ج 16، ص 185. والنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط 3، بيروت: عالم الكتب، 1409هـ/1988م، ج 2، ص 471.

- (125) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 446.
- (126) سورة البقرة: الآية 18.
- (127) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 88.
- (128) سورة القصص: الآية 9.
- (129) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 541.
- (130) سورة سباء: الآية 15.
- (131) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 585.
- (132) سورة يس: الآية 39.
- (133) قرأ أبو جعفر وعاصم وحمزة والكسائي وغيرهم (والقمر قدّرناه) بالنصب، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وغيرهم (والقمر) بالرفع. انظر: الأنصاري، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف: الإلقاء في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد المزیدي، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م، ص 449، والحلبي: التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق: أimen رشدي سويد، الجيزة- مصر: مكتبة التوعية الإسلامية، ج 2، ص 512. وإتحاف فضلاء البشر، ج 2، ص 401.
- (134) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 604.
- (135) سورة البقرة: الآية 68.
- (136) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 98.
- (137) سورة البقرة: الآية 2.
- (138) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 73.
- (139) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 74.
- (140) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود وأحمد محمد شاكر، ج 1، ص 230-232. وما سبأته من تعلقيات جديدة سيكون على هذه الطبعة.
- (141) الدرويش، محبي الدين: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط 6، حمص- سوريا: دار الإرشاد للشؤون الجامعية، 1999م، ج 1، ص 38.
- (142) سورة النساء: الآية 162.
- (143) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 113.
- (144) سورة الأعراف: الآية 177.
- (145) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 306.

(146) سورة الأنعام: الآية 73.

(147) وذلك في قوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ فَوْلَهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنَزَّعُ فِي الْصُّورِ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَلَهُ الْحَكْمُ الْخَيْرُ» سورة الأنعام: الآية 73.

(148) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 257.

(149) التبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 379.

(150) إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج 2، ص 396.

(151) سورة القمر: الآية 5.

(152) سورة القمر: الآية 4.

(153) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 697.

(154) سورة الرحمن: الآية 17.

(155) من قوله: (خَلَقَ الإِنْسَانَ)، سورة الرحمن: الآية 3.

(156) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 704.

(157) سورة غافر: الآية 46.

(158) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 636.

(159) التبيان في إعراب القرآن، ج 2، ص 373.

(160) سورة الأنعام: الآية 151.

(161) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 277.

(162) سورة الشورى: الآية 13.

(163) أي: أَنْ وَمَا بَعْدَهَا، أَوْ أَنْ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ.

(164) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 645.

(165) سورة النجم: الآية 38.

(166) وَمَا بَعْدَهَا.

(167) سورة النجم: الآية 36.

(168) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 694.

(169) سورة المائدة: الآية 80.

(170) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ.

(171) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 235.

(172) سورة القصص: الآية 9.

- (173) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب وغيرهم (قرة) بالهاء التأنيث المكتوبة تاء، وهو وقف على خلاف رسم المصحف، ووقف الباقون بالباء، وقرأ أبو هريرة (قرات أعين) بالجمع. انظر: النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 130، وإتحاف فضلاء البشر، ص 103.
- (174) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 541.
- (175) سورة لقمان: الآيات 2، 3.
- (176) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وأبو جعفر (هدى ورحمة) بالنصب، وقرأ حمزة والأعمش وغيرهما بالرفع. انظر: السبعة في القراءات، ج 1، ص 512. والحجفة في القراءات السبع، ج 1، ص 284. والتيسير في القراءات السبع، ج 1، ص 176. والأندلسي، أبو طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصارى: العنوان في القراءات السبع، تحقيق: د. زهير زاهد / د. خليل عطية، ط 2، بيروت: عالم الكتب، 1406هـ/1986م، ج 1، ص 152. والعكبرى، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، لاہور- باکستان: المکتبۃ العلمیة، ج 2، ص 187.
- (177) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 564.
- (178) سورة فصلت، الآية 28.
- (179) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 642.
- (180) سورة السجدة: الآية 2.
- (181) لم أجد قراءة بالنصب في كتب القراءات.
- (182) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 567.
- (183) سورة النساء: الآية 81.
- (184) قرأ الجمهور (طاعة) بالرفع، وقرأ نصر بن عاصم والحسن وغيرهما (طاعة) بالنصب. انظر: الإتحاف، ج 1، ص 75، والنشر في القراءات العشر، ج 2، ص 36. وغير ذلك.
- (185) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 514، 515.
- (186) سورة البقرة: الآيات 21، 22.
- (187) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 83.
- (188) جامع البيان عن تأویل آی القرآن، ج 1، ص 365.
- (189) سورة الفرقان: الآيات 1، 2.
- (190) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 716.
- (191) سورة آل عمران: الآية 183.
- (192) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 181.

- (193) سورة الهمزة: الآية 2.
- (194) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 842.
- (195) سورة المائدة: الآية 71.
- (196) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 234.
- (197) سورة الأنبياء: الآية 3.
- (198) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 477.
- (199) سورة الشعراء: الآيات 208، 209.
- (200) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 530.
- (201) سورة الذاريات: الآية 58.
- (202) قرأ الجماعة (المتین) بالرفع، وقرأ الأعمش ويحيى بن ثاب والنخعي وغيرهم (المتین)
بالجر. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ج 2، ص 245. وإتحاف
فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ج 1 ص 517. وغير ذلك.
- (203) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 689.
- (204) سورة يونس: الآيات 62، 63.
- (205) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 348.
- (206) سورة ق: الآية 26.
- (207) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 685.
- (208) سورة الزمر: الآية 1.
- (209) قرأ الجماعة (تنزيل) بالرفع، وقرأ ابن أبي عبلة وزيد بن علي وعيسى بن عمر (تنزيل)
بالنصب. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ج 2، ص 214.
ومعاني القرآن، ج 2، ص 414. والجامع لأحكام القرآن، ج 15، ص 232، والإتحاف، ج 1،
ص 22، والبيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، ص 321.
- (210) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 630.
- (211) سورة آل عمران: الآية 167، 168.
- (212) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 178.
- (213) سورة فاطر: الآية 35.
- (214) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 595.
- (215) سورة النمل: الآية 52.
- (216) قرأ الجمهور (خاوية) بالنصب، وقرأ عيسى بن عمر ونصر بن عاصم وغيرهما (خاوية) بالرفع
على وجوه. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ج 2، ص 174.
وغير ذلك.

- (217) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 537.
- (218) البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، ص 225.
- (219) سورة ق: الآية 23.
- (220) قرأ الجمهور (عبيداً) بالرفع، وقرأ عبدالله بن مسعود (عبيداً) بالنصب على الحال. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ج 2، ص 242. ومعاني القرآن للفراء، ج 3 ص 17. والبحر المحيط، ج 8، ص 125. وغير ذلك.
- (221) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 684.
- (222) سورة هود: الآية 72.
- (223) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 411.
- (224) التبيان في إعراب القرآن، ج 2، ص 37.
- (225) التبيان في إعراب القرآن، ج 2، ص 282.
- (226) وإن كانوا قد ذكروا أكثر من ذلك في مواضع أخرى من القرآن الكريم.
- (227) سورة المعارج: الآيات 15، 16.
- (228) قرأ حفص وغيره (نَزَاعَةً) بالنصب، وقرأ أبو جعفر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي وبعقوب وخلف وغيرهم (نَزَاعَةً) بالرفع. وقد جمع الدكتور عبداللطيف الخطيب في معجم القراءات سبعة أوجه نحوية لـ(نَزَاعَةً)، أربعة في نصبهما، وهي النصب على: الحال، والاختصاص، والمدح، والذم، وثلاثة في رفعها، وهي: خبر إن، وخبر مبتدأ ممحونف على الذم، وخبر لظى. انظر: الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج 10، ص 3.
- (229) مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 757.
- (230) التبيان، ج 2، ص 467.

* * *